UN LIBRARY

APR 3 1978

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/33/34 (Part I) *
1 March 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٥٨ من القائمة الأولية**

تقرير اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤

* هذا نص منسوخ بالاستنسل محدود التوزيع من الجزء الأول من التقرير المقدم الى الجمعية العامة من اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ . وسوف يصدر التقرير الكامل بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/33/34).

** A/33/50.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - المقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - تنظيم الاجتماعات	٤ - ١١	٣
ألف - العضوية والحضور	٤ - ٦	٣
باء - أعضاء المكتب	٧ - ٨	٦
جيم - جدول الأعمال والوثائق	٩ - ١٠	٧
دال - اعتماد التقرير	١١	٧
ثالثا - ترتيبات بشأن الأعمال المقبلة للجنة	١٢ - ١٥	٧

المرفقات

المرفق الأول - البيان الافتتاحي للأمين العام

المرفق الثاني - البيان الافتتاحي لرئيس اللجنة

المرفق الثالث - برنامج عمل اللجنة المقترح من الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين

المرفق الرابع - قائمة ارشادية بالمسائل التي يمكن أن تكون موضع اهتمام اللجنة والمقترحة من الولايات المتحدة الأمريكية

المرفق الخامس - موضوعات يمكن أن تدرسها اللجنة ، ومشروع جدول أعمال دورتها الأولى مقترح من الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي

المرفق السادس - موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا

أولا - المقدمة

١ - بعد أن اكدت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٧٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ان جميع المفاوضات العالمية الطابع والمتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ينبغي ان تجرى داخل اطار منظومة الامم المتحدة ، قررت ان تعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، على مستوى عال ، بغية تقييم التقدم المحرز في مختلف محافل منظومة الامم المتحدة في مجال اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وان تتخذ ، على ضوء ذلك التقييم ، الاجراء المناسب لتعزيز تنمية البلدان النامية والتعاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك اقرار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للثمانينات .

٢ - وقررت الجمعية العامة كذلك انشاء لجنة جامعة تجتمع ، حسب الاقتضاء ، اثناء الفترات التي تتخلل الدورات حتى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، كيما تساعد الجمعية العامة بالعمل بوصفها جهة وصل في المجالات التالية :

(أ) مراقبة ورصد تنفيذ المقررات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والجارية في الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة ؛

(ب) توفير القوة الدافعة اللازمة لحل الصعوبات التي تواجه المفاوضات ولتشجيع العمل المستمر في هذه الهيئات ؛

(ج) العمل ، عند الاقتضاء ، بوصفها محفلا لتيسير وتعجيل الاتفاق على حل القضايا المعلقة ؛

(د) استكشاف الاراء وتبادلها بشأن المشاكل والاولويات الاقتصادية العالمية .

٣ - وقد عقدت اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ جلستين عامتين تنظيميتين في مقر الامم المتحدة في يومي ١٤ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ . كذلك اجرت اللجنة مشاورات غير رسمية خلال تلك الفترة .

ثانيا - تنظيم الاجتماعات

ألف - العضوية والحضور

٤ - افتتح الامين العام للامم المتحدة الجلسة العامة الاولى للجنة (١) .

---

(١) للاطلاع على بيان الامين العام انظر المرفق الاول .

٥ - ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ فان عضوية اللجنة مفتوحة امام جميع الدول . وقد حضر الجلستين التنظيميتين للجنة ممثلون عن الدول التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بلجيكا
اثيوبيا	بلغاريا
الارجنتين	بنغلاديش
الاردن	بنما
اسبانيا	بنن
استراليا	بورما
اسرائيل	بوروندى
افغانستان	بولندا
اكوادور	بوليفيا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	بيرو
الامارات العربية المتحدة	تايلند
اندونيسيا	تركيا
اوروغواى	ترينيداد وتوباغو
اوغندا	تشيكوسلوفاكيا
ايران	توغو
ايرلندا	تونس
ايسلندا	جامايكا
ايطاليا	الجزائر
باراغواى	الجماهيرية العربية الليبية
باكستان	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
البرازيل	جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
البرتغال	جمهورية تنزانيا المتحدة

—•—

الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سرى لانكا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
عمان

غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
الكرسي الرسولي
كندا
كوبا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لكسمبرغ
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر

مصر
المغرب
المكسيك
ملاوى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موزامبيق
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

٦ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي

باء - اعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة في جلستها العامة الاولى المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ أعضاء المكتب التالية اسماؤهم لعام ١٩٧٨ :

الرئيس : السيد ادريس جزايرى (الجزائر) ؛

نواب الرئيس : السيد ميغيل البورنوز (اكوادور) ؛
السيد اقبال اخوند (باكستان) ،
السيد ليونيد دولغوتشيتس (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ،

نائب رئيس ومقرر : السيد فيلهيلم اولريتشسين (الدانمرك) .

٨ - وافقت اللجنة على اتباع مبدأ التعاقب لانتخاب اعضاء المكتب في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

جيم - جدول الاعمال والوثائق

٩ - وفي الجلسة نفسها اقرت اللجنة جدول الاعمال كما هو وارد في الوثيقة A/AC.191/1 . وكان جدول الاعمال كما يلي :

١ - انتخاب اعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الاعمال .

٣ - تنظيم اعمال اللجنة .

٤ - اعتماد تقرير اللجنة .

١٠ - وكانت امام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) جدول الاعمال المؤقت (A/AC.191/1) ؛

(ب) قائمة بأسماء المشتركين (A/AC.191/INF.1) ؛

(ج) ورقات غير رسمية (انظر المرفقات من الثالث الى السادس) .

دال - اعتماد التقرير

١١ - اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ شباط/فبراير التقرير الحالي المقدم الى الجمعية العامة .

ثالثا - ترتيبات بشأن الاعمال المقبلة للجنة

١٢ - وفي جلستها العامة الثانية وضعت اللجنة الترتيبات التالية لاعمالها المقبلة :

(أ) فيما يتعلق بالجدول الزمني وجدول الاعمال لعام ١٩٧٨ ، أقرت اللجنة جدول الاعمال المؤقت التالي لدورتها الاولى :

١ - استعراض وتقييم العوامل الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي ، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية مع الاهتمام بصفة خاصة بالعلاقات بين اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مع ايلاء مراعاة خاصة لمشاكل التنمية في البلدان النامية .

٢ - نقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية .

٣ - مراقبة ورصد وتنفيذ المقررات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة.

٤ - اسهام اللجنة في تنفيذ الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من الفقرة ٤ من القرار ٣٢/١٧٤ ، اللتين طلب فيهما من اللجنة ما يلي :

(أ) توفير القوة الدافعة لحل الصعوبات في المفاوضات ولتشجيع العمل المستمر في الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة ؛

(ب) العمل، عند الاقتضاء، كمحفل لتيسير وتعجيل الاتفاق بشأن حل المشاكل المعلقة.

٥ - جدول الاعمال والاعداد للدورات المقبلة .

(ب) كذلك قررت اللجنة ان تعقد دورتها الاولى في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٧٨ . وكان من المفهوم في هذا الصدد ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد يرى اختتام دورته العادية الاولى لعام ١٩٧٨ في ٥ ايار/مايو بدلا من ١٢ ايار/مايو ؛

(ج) وفيما يتعلق بدورتها الثانية وافقت اللجنة على البنود المقترحة التالية لجدول الاعمال :

١ - تدابير متعلقة بمشاكل الاغذية العالمية والتنمية الزراعية .

٢ - اعلان وخطة عمل ليما وتعزيز القدرة الصناعية للبلدان النامية .

٣ - حل المشاكل الخاصة والملحة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية بين البلدان النامية وأشد البلدان تأثرا ، مع مراعاة قرارات ومقررات الامم المتحدة .

ويلي ذلك البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الاعمال المؤقت للدورة الاولى ؛

(د) كذلك قررت اللجنة ان تعقد دورتها الثانية في المقر بين ٢١ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وكان من المفهوم ، في هذا الصدد ، ان فترة انعقاد هذه الدورة بالتحديد ستقرر فيما بعد ؛

(هـ) وقد تقرر ايضا ان تعقد اللجنة دورة ثالثة قصيرة في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ على ان تحدد تواريخ ومدة هذه الدورة فيما بعد .

(و) لما كانت مسألة الدورات الاستثنائية لم تحل ، فقد قررت اللجنة انها ربما تستأنف النظر في هذه المسألة عند تناول البند ٥ من جدول الاعمال خلال الدورة الاولى .

١٣ - دعا الرئيس الدول المشتركة او مجموعات منها الى القيام بما يلي :

(أ) ان تبذل قصارى جهدها لتقديم بيانات مكتوبة بمواقفها بشأن البند ١ من جدول اعمال الدورة الاولى الذى سيجرى تقديمه في هذه الدورة ويناقش على الفور ، وهو يقصد بهذا تأمين تخصيص الوقت الكافي لكل بند في جدول الاعمال ؛ وينبغي ان تقدم هذه البيانات اذا امكن الى الامانة في موعد اقصاه ٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ؛

(ب) ان ترسل الى الامانة في موعد اقصاه ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ ، فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول اعمال الدورة الاولى ، مقترحاتها ان وجدت بشأن البنود الفرعية التي قد ترغب في اثارتها تحت هذا البند .

١٤ - ووفقا للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، قررت اللجنة ان ترجو من الامين العام تأمين تلقي اللجنة الوثائق اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها .

١٥ - كذلك قررت اللجنة ان تطلب توفير المحاضر الموجزة لدوراتها المقبلة ، وكان من المفهوم لدى اللجنة ان الامانة العامة ستقوم ، وفقا للممارسة القائمة ، باحالة ذلك الطلب الى لجنة المؤتمرات .

المرفق الاول

البيان الافتتاحي للامين العام

[الاصل : بالانكليزية]

يسرني ان تتاح لي الفرصة لكي اشاطركم بعض الافكار القليلة ولجنتكم تباشر جولتها الاولى من المداولات لتنفيذ المهمة الموكولة اليها والمتسمة بالتحدى . فقد طلب من اللجنة ان تراقب وترصد الخطوات المتخذة لتنفيذ المقررات الحاسمة للمجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية . والاهم من ذلك ان عليها ان توفر القوة الدافعة للجهود الموجهة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . والحق ان من المناسب ان يتم تناول المسائل ذات الاهمية العالمية في المحفل العالمي للامم المتحدة الذى يعبر ، بفضل تمثيله شبه العالمي ، تعبيرا صادقا عن جميع اماني وآمال الانسانية .

لقد وفرت الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة للجمعية العامة توجيها واضحا لما يلزم عمله . واصبحت الان بعض المفاهيم الاساسية موضع القبول : وهي ان الترابط العالمي حقيقة واقعة ومسألة تحظى بالاهتمام المشترك ؛ وان السلم والازدهار هما الحقان الاساسيان لجميع البشر ؛ وانه لابد من اقامة نظام عالمي جديد لتعزيز الانصاف الاقتصادى والعدل الاجتماعي . والحاجة الملحة الان هي ان تنعكس هذه المفاهيم في تدابير ملموسة .

وتجرى المناقشات والمفاوضات منذ بعض الوقت لحل المشاكل التي تواجه التجارة الدولية للسلع الاساسية الاولية التي تعد ذات اهمية كبرى لاقتصادات البلدان النامية ، أو لتحرير مجرى التجارة الدولية بصورة عامة ، او لتخفيف العبء الثقيل للديون الخارجية ، أو اصلاح النظام النقدى الدولي لكي يساير الاحتياجات الجديدة . وقد ادى قلق الجمعية العامة لكون المفاوضات الجارية حتى الان لم تؤد سوى الى نتائج محدودة الى قيامها بانشاء لجنتكم هذه .

ويمكن ان تقدم هذه اللجنة مساعدة هائلة في التغلب على الصعوبات الحالية . فمن موقفها الممتاز الذى تنظر منه جميع المسائل بمنظور التقدم الاقتصادى والاجتماعي الشامل القائم على اساس عالمي النطاق ، تستطيع ان تعطي دفعة هامة للجهود الرامية الى ايجاد حلول صالحة للمشاكل العالمية المتسمة بالخطورة . واللجنة حرة في استخدام وسائل او اجراءات جديدة لتوضيح هذه المشاكل وتوسيع مجالات الاتفاق . وينبغي للجهود المتركزة المبذولة في الشهور المقبلة ان تعكس بصدق مفهوم الترابط الدولي وان تحقن عملية التنمية بدينامية جديدة في الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ .

ومن حسن الحظ ان ادراك العالم للترابط العالمي يزداد قوة . كما ان في البلدان المتقدمة النمو اعترافا متزايدا بأن اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي هي امر ضرورى وليس ذلك لمجرد الحاجة الى تقدم البلدان النامية . فان اعادة التشكيل هذه يحتاج اليها هي لفائدة جميع الدول . ولكنها لا يمكن ان تتم الا اذا طبقت التدابير اللازمة بقوة وبطريقة منسقة . ولابد ان تشمل هذه التدابير ، من جهة ، التجارة الدولية والتمويل - وهما بصورة تقليدية لب الروابط في العلاقات الاقتصادية بين الدول - ومن جهة اخرى هيكل الانتاج .

لقد قبل المجتمع الدولي منذ سنوات مضت هدفا محددا واضحا للمساعدة المالية المقدمة من البلدان المتقدمة اقتصاديا الى البلدان النامية . ولو تحقق هذا الهدف لبلغت المساعدة الانمائية الرسمية اكثر من ضعف مستواها الحالي . ويمكن ان يفهم بسهولة ان مثل هذا التوسع في المعونة سيفيد البلدان النامية فائدة كبيرة . ولكن ليس من السهل النظر بارتياح الى استخدام الزيادة الحادة في تدفق المساعدة الانمائية لمساعدة البلدان التي تقدم المعونة . اذ توجد في كثير من البلدان الصناعية قدرات انتاجية معطلة وبطالة عالية ، ولا يبدو ان التدابير الداخلية تحدث الاثر اللازم على الاستثمار . وفي هذه الحالة فان التدفق الكبير للمساعدة الانمائية لابد ان يحفز اقتصادات هذه البلدان بفضل زيادة الطلب على الآلات والمعدات والبضائع الانتاجية الاخرى التي تصدرها الى العالم النامي .

ومن الطبيعي ان الحالة الحالية تطرح مشكلة سياسية لكثير من البلدان الصناعية . فان الاستخدام الناقص للموارد الانتاجية تتطلب زيادة في سرعة النشاط الاقتصادى ، بينما يدفع التضخم والعجز الخارجي الى الحذر كي لا تتفاقم هذه الضغوط الداخلية والخارجية ؛ وفي مواجهة هذه الشكوك وعدم الاستقرار يبدو ان انحياز السياسة يكون في صالح الحذر حتى في بعض البلدان التي لا تواجه عجزا خارجيا . بيد انه اذا تحقق طلب مناسب عن طريق التوسع في المعونة والتجارة والاستثمار ، فان هذا سيؤدى الى زيادة الناتج والعمالة في البلدان الصناعية ، وفي هذه العملية سيزداد الاقتصاد العالمي كله قوة . وسيساعد هذا الاجراء على مقاومة تيار الحماية وتخفيض الحواجز على التجارة الدولية .

ان نمو التجارة والاشكال الاخرى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية نفسها تبشر بتقدم اسرع في هذه البلدان . وهذا التعاون ضرورى ، ولكنه لا يعفي الاعضاء الاخرين في مجال الاقتصاد العالمي من مسؤولياتهم . فان التعاون الاقتصادى المتزايد فيما بين البلدان النامية يجب ان يتطور داخل اطار عالمي مستنير .

وانها لتذكرة حية عن الترابط العالمي تلك التي وفرتها التذبذبات التي شوهدت في انتاج اكثر السلع ضرورة الا وهي الحبوب . وبالرغم من ان تحسن الحالة الغذائية في عدة بلدان نامية امر مشجع ، فانه لا يمكن ان ننسى انه كانت هناك مناسبات في السنوات الاخيرة بدأ فيها الامن الغذائي يحيط به لخطر كبير . وقد ساعدت الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي في الوقت

المناسب على التغلب على حالات النقص الحرجة واتخذت بعض الخطوات الهامة نحو تحقيق مزيد من الامن الغذائي . بيد أن سجل العقدين الاخيرين يشير الى ان تباطؤ الانتاج الزراعي في بلدان نامية كثيرة يشكل عقبة كبرى لعملية التوسع الاقتصادى والتنويع بكاملها ، بما في ذلك نمو الصناعات الحديثة . ويرتبط نجاح الحملة الرامية الى ازالة الفقر الجماعي ارتباطا وثيقا في بلدان كثيرة بحالة الزراعة فيها . ومن المؤكد انه ليس بالكثير جدا ان يؤمل في امكان القيام ، عن طريق العمل الوطني والدولي المنسق ، بتحويل الزراعة الى نشاط مزدهر لصالح البشرية بصفة عامة .

كذلك فان الترابط العالمي يتطلب استخداما ارشد لموارد العالم النادرة . وتعتبر مصادر الطاقة المحدودة في وضع حرج بصفة خاصة . ويمكن لعبقرية البشر ان تزيد كثيرا الخيارات المتاحة حاليا فيما يتعلق بتوفير الطاقة واستخدامها الفعال ، وبذلك تساعد على التوسع الملموس في امكانيات التنمية . ان البحث والاستثمار اللذين يضطلع بهما من اجل الحصول على مصادر جديدة للطاقة وصيانتها يستغرقان وقتا طويلا . ولذلك فان مشكلة الطاقة لا يمكن ان تحل الا في منظور اطول اجلا .

ان هذا ليس سوى بعض المشاكل الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي . وان ما ستقدمونه من توضيحات ومجالات اتفاق عن طريق المداولات الفاحصة التي تجرى من منظور التقدم العالمي اقتصاديا واجتماعيا ، ينبغي ان يكون عظيم الفائدة في استحداث برامج عمل جديدة . كذلك ينبغي ان تؤدى مداولاتكم دورا مركزيا في بلوغ استراتيجية انمائية دولية جديدة تستجيب للاحتياجات والمفاهيم والاولويات المتغيرة للتنمية .

وتقف الامانة العامة للامم المتحدة على استعداد لمساعدتكم بكل طريقة ممكنة . وهي ستركز اعمالها التحليلية ، وتمشيا مع مقررات اعادة التشكيل التي اتخذت الجمعية العامة على المسائل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ، مع تشديد خاص على الخيارات السياسية المتاحة للحكومات . وآمل ان يكون في هذا العمل عون لكم .

ومعنا اليوم وكيل الامين العام الجديد السيد جان ريبير . وبالرغم من انه لم يتول مسئولياته في الامانة العامة الا مؤخرا فانه ، كما تعلمون ، يشارك مشاركة وثيقة في معالجة المسائل التي تهم هذه اللجنة .

وبوسعكم ان تتأكدوا ايضا ان المنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ستقدم لكم المعلومات والتحاليل المتصلة بالموضوع ، التي قد تريدونها فيما يتعلق بمجالات اختصاصكم .

ان المساعدة على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تشكل تحدّيا وفرصة لنا جميعا . ولا بد لجهودنا اذا ما بذلت بحماس ان تكلل بالنجاح .

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي لرئيس اللجنة

[الأصل : بالفرنسية]

أتقدم لكم بالشكر على ما أوليتموني اياه للتو من ثقة . انكم ، وقد عهدتم الىّ بتوجيه أعمال اللجنة الجامعة قد قمتم ، اذ كرّمتم شخصي ، بتكريم الجزائر ، التي أعربت رسميا على لسان الرئيس بومدين وهو يتكلم في الامم المتحدة ، عن ايمانها بتجديد التعاون الدولي في الدورة الاستثنائية السادسة .

ولسوف أسعى جاهدا للعمل جهد طاقتي مدفوعا بهذا الايمان نفسه ، الذى آمل أن يكون من شأنه ، بالنظر الى كونكم تشاركونني اياه ، كما تشهد بذلك مساندتكم في انشاء اللجنة والمستوى العالي للمشتركين فيها ، أن يسدد خطاى الى السير في طريق الموضوعية .

ان لجنتنا ذات أهمية سياسية خاصة ، والواقع أن هذه هي المرة الاولى التي تنشئ فيها الجمعية العامة لجنة جامعة على أساس متعدد السنوات ، كي تجتمع في الفترات التي تتخلل دوراتها وترفع اليها مباشرة تقريرا عن مسألة بالغة الاهمية اتفق على أن يطلق عليها اسم "الحوار" . والجمعية العامة بعملها هذا قد توخت اظهار قلقها الشديد تجاه المشاكل التي لا تزال تنشأ بحدة متزايدة في العلاقات بين البلدان الشريكات المتقدمة النمو والنامية في المجتمع الدولي ، كما توخت التعبير عن رغبتها في مواصلة تناول المسألة في اطار عقد دورة استثنائية أخرى مكرسة لموضوع التنمية في عام ١٩٨٠ . ولذلك فان اجتماعات اللجنة تستحق ايلاءها الأولوية بين الانشطة التي تخطط لها الامم المتحدة في هذا المجال خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ .

وسيكون على اللجنة أن تقيّم التقدم المحرز منذ بداية عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وبصفة خاصة منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، وهذا في الوقت الذى نجتاز فيه فترة تبدد الاوهام نتيجة للصعوبات التي ووجهت مؤخرا في تنفيذ القرارات المتخذة في مجال السلع الاساسية ، وعدم وجود احتمالات جديدة للتوصل الى قواعد مشتركة للسلوك في ادارة الترابط فيما بيننا وفي توزيع موارد العالم .

وسيكون عليها بالمثل وضع نظام للأولويات في مجال اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بطريقة تتمشى مع أهداف العدل والكفاءة الاجتماعية والاقتصادية .

وأخيرا فان اللجنة ستمكن من بدء حوار بشأن العالمية داخل اطارها الطبيعي ألا وهو الامم المتحدة. وفي هذا الصدد سيكون على اللجنة أن تعمد على أن تظل وسائلها متمشية مع الحاجة

الى المشاركة الكاملة والتامة لجميع أعضائها . والحق ان كل بلد عضو في المجتمع الدولي يهمه هذا الأمر ومدعو الى الزام نفسه بصورة فردية .

كذلك فان علينا أن نتفادى عقبتين ، فيجب علينا أولا أن نتفادى الاقتصار على عموميات نكرر فيها ايراد حجج لا تتغير سبق أن فصلت في محافل أخرى ؛ وثانيا ، يجب أن نتفادى الوقوع في خطأ اتباع نهج دقيق وتفصيلي يمكن أن يؤدي الى ازدواج العمل مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ، والى اجراءات معوقة ، نظرا لأن الهدف يجب أن يكون هو حل المشاكل .

والمأمول ألا تقتصر اللجنة على تأكيد حلول تم التوصل اليها في أماكن أخرى ، وانما أن تحرز نتائج يمكن أن تحقق تقدما كبيرا في تنفيذ النظام الجديد على الصعيد الدولي ، شريطة أن تعمل كل دولة على تأمين تمشي سياستها الداخلية مع الخيارات المأخوذ بها على الصعيد الدولي . كذلك فاننا نود أن تحقق اللجنة ذلك عن طريق اتفاق الرأى . وعلى أن لا يؤدي بنا اتفاق الرأى هذا الى الجمود ، فهو لن يكون ذا معنى الا اذا اتجه نحو المستقبل وليس نحو الماضي .

وفي مجال التحليل ، كما هو الحال في مجال توجيه العمل ، ينبغي ألا نسمح بأن تؤدي تكتيكات تستهدف معالجة الحالة الحالية الى اخفاء الاستراتيجية التي ينبغي أن تشكل المستقبل ، أو الاستمرار في تعليق وضع هذه الاستراتيجية على تنفيذ هذه التكتيكات . فاننا لم نعد نستطيع أن نتجاهل انه لا يمكن تسوية أى مشكلة مباشرة بصورة دائمة بالنسبة لأى كان ما لم تتم في اطار نظرة عالمية الى آليات الاقتصاد العالمي .

ولكي يكون النهج الذى نتبعه مثمرا فانه يمكن أن نستعين بمفاهيم تكون أدوات موضوعية تجعلنا ندرك الحقيقة الواقعية بدلا من أن نفرض آراءنا عليها ، على أن نحرص على عدم وضع نفس المفاهيم في خدمة سياسات متعارضة تماما .

وهكذا فان مفهومي الترابط بين الاقتصادات والتفاعل بين المشاكل يمكن ، في جملة أمور ، أن يكون لهما معنى حقيقي وأن توجه مداولاتنا .

وسيكون من شأن التعارض الكاذب بين المصالح الاتجاه نحو الزوال ، وعندئذ يمكننا ، بايلاء أكبر قدر من المراعاة لمشاكل الاقتصادات المتقدمة النمو ، أن نحصل على الاعتراف المناسب بمطلب العالم الثالث في مجال التنمية ، ألا وهو حق جميع الشعوب في التقدم الاقتصادى في اطار تنوع القيم الاجتماعية والثقافية . وبذلك نستطيع أن نبطل مفعول هذا النوع الجديد من الهجوم الايديولوجي الذى يبدو أن هذا المطلب العادل سيصبح هدفا له .

ان نجاح عملنا سيتوقف كثيرا على طريقة الاضطلاع به . ولعدم وجود سوابق ، سيتعين علينا أن نختار الوسائل التي تمكن اللجنة من التأثير على مجرى الاحداث بدلا من أن تسير خلف الاحداث ، بل بدلا من أن تقتصر مهمتها على أن تصبح لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ . والحق اننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بترف عدم العمل ، وبالتالي أن نسمح بمفارقة منطقية تتمثل في ترك الاحداث تتحكم في الأفكار .

ومن هذا المنظور تكون الدورة الحالية للجنة المخصصة لتحديد وسائل عملنا ذات أهميـــة كبيرة . وبمساندتكم وبمساعدة أعضاء المكتب بصفة خاصة آمل ، اذا ما توفرت الارادة السياسية ، أن نوفق في تأمين نجاح اللجنة في مهمتها النبيلة . وفي هذا الامر لا يمكن أن نسمح لأنفســـنا أن لا نكون متفائلين .

المرفق الثالث

برنامج عمل اللجنة المقترح من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة: ٢٦٢٦ (د-٢٥) المعنون " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني " ، و ٣٢٠٢ باء (د ل - ٦) المعنون " برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المعنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي "

ألف - المسائل المقترحة لنظر اللجنة

البند

١ - مشاكل ديون البلدان النامية بما في ذلك نتائج الاجتماع الوزارى المقبل .

٢ - اصلاح النظام النقدى الدولي .

٣ - نقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية .

٤ - التدابير المتعلقة بتسهيلات التمويل التعويضي .

٥ - البرنامج المتكامل للسلع بما في ذلك الصندوق المشترك .

٦ - المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف واصلاح الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لصالح البلدان النامية .

٧ - زيادة حصيلة صادرات البلدان النامية وتحسين معدلاتها للتبادل التجارى وحماية القوة الشرائية للبلدان النامية .

٨ - توسيع وتنويع صادرات البلدان النامية من المواد المصنّعة وشبه المصنّعة .

٩ - وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

١٠ - اجراءات الحماية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ضد صادرات البلدان النامية .

١١ - تعزيز القدرة الصناعية للبلدان النامية وفقا لاعلان وخطة عمل ليما .

١٢ - مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .

البند

١٣ - تدابير متعلقة بمشاكل الغذاء العالمي والتنمية الزراعية .

١٤ - تنفيذ برنامج العمل الخاص لمؤتمر باريس .

١٥ - التقدم المحرز في اتخاذ تدابير لتعزيز المرافق الاساسية للنقل والمواصلات في البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا .

١٦ - العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) اعتماد مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، تكون ملزمة قانونا ؛

(ب) نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

(ج) مراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية مع مراعاة مصالح البلدان النامية .

١٧ - قرار بشأن المشاكل الخاصة والملحة التي تواجهها أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية بين البلدان النامية ، وأشد البلدان تأثرا ، وفقا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة .

١٨ - التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

باء - مسائل مقترحة لتنظرها اللجنة في عام ١٩٧٨

هذه القائمة معدة دون مساس بامكانية النظر في مسائل اضافية اذا نشأت حاجة لذلك ، وعند نشوئها .

البند

١ - مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ، بما في ذلك النتائج التي سيخلص اليها الاجتماع الوزارى القادم .

٢ - اصلاح النظام النقدى الدولي .

٣ - نقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية .

٥ - البرنامج المتكامل للسلع الاساسية بما في ذلك الصندوق المشترك .

٦ - المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وتعديل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لصالح البلدان النامية .

١٠ - تدابير الحماية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو ضد صادرات البلدان النامية .

١٣ - التدابير المتعلقة بالمشاكل الغذائية العالمية والتنمية الزراعية .

١٤ - تنفيذ برنامج العمل الخاص الصادر عن مؤتمر باريس .

١٧ - القرار المتعلق بحل المشاكل الخاصة والملحة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، وأشد البلدان تأثرا ، وفقا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة .

المرفق الرابع

قائمة ارشادية بالمسائل التي يمكن أن تكون موضع اهتمام اللجنة والمقترحة من الولايات المتحدة الامريكية

العوامل الرئيسية المؤثرة على سلامة الاقتصاد العالمي خاصة في البلدان النامية

١ – القيود على النمو والعمالة وأسباب التضخم .

٢ – العلاقات بين النمو في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٣ – الانصاف الاقتصادى الدولي والمحلي .

المسائل القطاعية

٤ – السلع الاساسية

٥ – الاغذية

٦ – الطاقة

٧ – التصنيع والمرافق الاساسية

المسائل عبر القطاعية

٨ – المساعدة الخارجية

٩ – التجارة

١٠ – المسائل المالية

١١ – الاستثمار ونقل التكنولوجيا .

المرفق الخامس

موضوعات يمكن أن تدرسها اللجنة ومشروع جدول أعمال
دورتها الاولى مقترح من الدول الاعضاء في المجتمع
الاقتصادى الأوروبى

ألف ـ موضوعات مقترحة يمكن أن تدرسها اللجنة

ينبغي أن تندرج أعمال اللجنة تحت عناوين كبرى تشتمل على قائمة بالموضوعات التي عددتها مجموعة السبعة والسبعين . وينبغي صب المناقشة حول هذه النقاط في قالب الاطار الاوسع للحالة الاقتصادية العالمية ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الترابط بين الاقتصادات ، وأن تراعى بصفة خاصة مشاكل التنمية في البلدان النامية والتقدم المحرز نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وهذه الموضوعات كما يلي :

المواد الخام ؛

التعاون التجارى ؛

التعاون الصناعي والتكنولوجي ؛

الطاقة ؛

نقل الموارد ؛

الزراعة والاغذية ؛

المرافق الاساسية ؛

الاستثمارات ؛

المسائل المالية ؛

مشاكل أقل البلدان نموا .

باء ـ مشروع جدول الاعمال المقترح للدورة الاولى

يمكن أن يرتقب الآن أن تخصص الدورة الاولى لمناقشة ثلاثة مجالات موضوعية :

١ ـ الترابط بين الاقتصادات مع النظر بصفة خاصة الى مسألة نقل الموارد ومشاكل التنمية التي تواجهها البلدان النامية في اطار اقتصاد عالمي متطور .

٢ ـ تبادل الآراء ؛ عند الاقتضاء ؛ بشأن المفاوضات الجارية في مختلف المحافل .

٣ ـ جدول الاعمال والتحضير للدورة الثانية .

المرفق السادس

موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا

[الاصل : بالروسية]

١ - تحدد موقف البلدان الاشتراكية من حيث المبدأ بشأن لجنة جامعة تابعة للجمعية العامة تعنى بالمسائل الاقتصادية بشأن مجال نشاطها في البيان المشترك الصادر في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ فيما يتعلق باعتماد القرار ٣٢/١٧٤ في اللجنة الثانية أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

وترى البلدان الاشتراكية أن مهمة تقييم التقدم المحرز في مختلف محافل منظومة الامم المتحدة نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد واعتماد استراتيجية انمائية دولية جديدة للثمانينات يمكن اجراؤه في الدورات العادية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي وأجهزته الفرعية ، وكذلك في الاونكتاد واليونيدو .

وقد راعت وفود البلدان الاشتراكية وجهة نظر البلدان النامية القائلة بأن تنفيذ التدابير المقترحة في القرار ٣٢/١٧٤ يمكن أن يؤدى الى تيسير عملية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ومن الواضح أنه طالما أن هناك قوى تواصل رفض تنفيذ الاحكام التقدمية المتخذة في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فان من العسير توقع اتخاذ مقررات جذرية تستهدف اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ومنصف وعادل ومحقق للفائدة المتبادلة . وتبين الخبرة أن انشاء أجهزة جديدة يؤدى ، في معظم الحالات ، الى تشتيت الجهود والى نمو لا مبرر له في النفقات في الميزانية العادية للامم المتحدة كما يحدث فيما يتعلق بانشاء اللجنة الجامعة ، الامر الذى لابد أن يؤدى في النهاية الى تخفيض فعالية أنشطة الامم المتحدة .

٢ - ان قائمة المسائل المقترح أن تنظرها اللجنة هي قائمة طويلة وتشتمل في أساسها على الاتجاهات الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة . وتشمل قائمة المشاكل المقترح مناقشتها في اللجنة مسائل ليست متساوية في القدر ، سواء في الاولوية أو فيما يتعلق بامكانيات التنفيذ العملي . ولبعضها تاريخ طويل ، وكانت قيد النظر في محافل دولية مختلفة لمدة سنوات (اصلاح النظام النقدى الدولي ، المحادثات التجارية المتعددة الاطراف ، والسلسلة الكاملة

للمسائل المتعلقة بمشاكل تجارية محددة ، الخ .) وقد نشأ البعض الاخر منذ وقت قريب نسبيا ولم تبدأ عملية النظر فيها الا مؤخرا (البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وانشاء صندوق مشترك ، والسلسلة الكاملة من المشاكل المتعلقة بمديونية البلدان النامية ، والمسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، الخ .). والعامل المشترك في جميع هذه المشاكل هو أن المفاوضات المتعلقة بها تجرى بالفعل على الصعيد الدولي الحكومي في الاونكتاد واليونيدو وغات وغيرها من الاجهزة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة .

٣ - واحدى المسائل التي تسترعي الاهتمام وتثير قلقا مشروعا طريقة عرض المسائل ، لأنه يقترح النظر في امشاكل بالغة التعقيد متعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ووضع نظام للعلاقات الاقتصادية في العالم يقوم على أساس المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة ، بمعزل عن العوامل السياسية العامة التي لها أثر حاسم على العلاقات الدولية بما في ذلك العلاقات الاقتصادية . بيد أن العقبات الاساسية لانطلاق تقدم البلدان النامية ، على نحو ما أشير اليه في القرار ٣٢/١٧٤ ، هي الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والعدوان الخارجي والاحتلال والسيطرة الاجنبية .

وما لم تراع هذه العوامل وتتخذ تدابير محددة للتخلص منها ، فان من العسير توقع اعادة تشكيل حقيقية للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل .

٤ - كذلك فان نظر اللجنة في المشاكل المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد لا ينبغي ، ولا يمكن أن يتم بمعزل عن عوامل أساسية في التطور العالمي المعاصر مثل تخفيف التوتر الدولي ونزع السلاح . ويتضح للجميع أن عملية الانفراج وتأمين أحوال السلم تؤدى في الوقت نفسه الى دفع النمو الاقتصادى والتوسع في التجارة بين جميع البلدان . ان تخفيف حدة التوتر والحد من الاسلحة يؤديان الى فتح الطريق الى تخفيض عبء النفقات العسكرية والى تغييرات هيكلية في تنمية الاقتصاد والنمو الاقتصادى لجميع البلدان بما في ذلك البلدان النامية .

وفيما يتعلق بعملية التنمية ، فان استقرار أوضاع السلم الدائم وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية يمكّن من حماية أفعل لسيادة البلدان النامية ، والى القيام بطريقة أكثر اضطرادا واتساعا باحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية في هذه البلدان والقيام ببرامج بعيدة المدى لاعادة تشكيل جهاز العلاقات الاقتصادية الدولية . ان تحقيق الانفراج يفتح آفاقا جديدة وواسعة في نمو التجارة مع البلدان النامية وربط البلدان النامية المهتمة بنظام التخصص والتعاون ومشاريع الاستثمار على أساس متعدد الاطراف .

٥ - وأثناء النظر في مسألة انشاء اللجنة الجامعة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة شدد أغلبية الممثلين على دورها السياسي والطابع السياسي لأنشطتها . وقد أشير الى أنه لا ينبغي أن تتحول اللجنة الى جهاز تقني ضيق للنظر في الجوانب التطبيقية لأى مشكلة بعينها .

وما لم تؤخذ الاعتبارات السابقة في الحسبان في تحديد الموضوعات التي ستنظرها اللجنة فانها لن تتمكن من الاضطلاع بنجاح بالولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة في القـــرار ١٧٤/٣٢ بالعمل بوصفها جهة وصل لتعزيز المفاوضات بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولـــي الجديد ، والتي تجرى في أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الاخرى . ان النظر في المشاكل الاقتصادية الكبرى المقترحة بمعزل عن الاطار السياسي العام الذى يحدها لن يؤدى الا الى اضفاء طابع بالغ التقنية والتفرّد ، والى ازدواجية أنشطة الاجهزة المذكورة أعلاه ؛ وهكذا لن تحرز اللجنة النتائج التي تتوقعها منها البلدان النامية .

٦ - وترى البلدان الاشتراكية أنه ينبغي تنظيم أعمال اللجنة بطريقة لا تغير من الولاية التي عهد بها اليها في القرار ١٧٤/٣٢ . وينبغي أن لا تصبح أنشطة اللجنة تكرارا لعمل المجلس الاجتماعي والاقتصادى أو الاونكتاد أو أجهزة الامم المتحدة الاخرى التي تنظر في المسائل الاقتصادية . ولا ينبغي أن تتولى اللجنة مهام توجيهية تجاه الاجهزة المذكورة أعلاه . ويمكن أن تجتمع في دورات غير كثيرة محدودة تماما في مواعيدها ولفترات قصيرة .

ان وفود البلدان الاشتراكية ترى أن أحد المهام الرئيسية للجنة هي الاعداد للـــدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمسائل الاقتصادية والتي ستعقد في عام ١٩٨٠ ، والتي ينبغي أن تسهم في عملية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل ومنصـــف ومحقق لفائدة متبادلة . ان البلدان الاشتراكية تشارك البلدان النامية في اهتمامها المشـــروع بمشاكلها في النظام الاقتصادى العالمي الرأسمالي ، وهي على استعداد لمساعدتها على حل هذه المشاكل في اللجنة ، والاسهام البناء في أعمالها .

٧ - وفيما يتعلق بجدول الاعمال المقترح للدورة الاولى للجنة فان وفود البلدان الاشتراكية لا تعترض على اعتمادها ، على أساس اتفاق الرأى ، بفهم أن ما قدمته الى اللجنة أثناء جلساتها الحالية من مقترحات وتعليقات وتحفظات سيظل قائما .

- - - - -